

التي تنظم تسيير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساته ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

والفساد بكل أنواعه اقتصادي أو اداري أو مالي له آثار وخيمة على الدولة والمجتمع منها فقدان الشرعية للنظام، ضعف المشاركة السياسية، انتشار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية وغيره.

وفي هذا الملتقى نسلط الضوء على مختلف النصوص القانونية التي تهتم بمكافحة الفساد وتبادل وجهات النظر القانونية والعملية للوقاية من الفساد، واقتراح الحلول المناسبة للإشكالات التي تعترض اليات تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر والتطرق لتجارب دولية في هذا المجال وتبسيط الضوء على دور الاعلام والمجتمع المدني والمواطن في الحد من هذه الظاهرة.

ولهذا وجدت جهود وطنية و دولية لمكافحة هذه الآفة وقامت الدولة الجزائرية و غيرها من الدول بإصلاحات تشريعية (دستورية - قانونية-تنظيمية) و أخرى هيكلية و عليه يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف المشرع الجزائري لمكافحة الفساد وما مدى فعاليتها في مكافحة هذه الآفة وتحقيق الحكم الرشيد قبل و بعد التعديل الدستوري لعام 2020 ؟



إن ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية عرفت انتشار كبير خاصة في السنوات الأخيرة ، وهي ظاهرة قديمة وحديثة في نفس الوقت، ويعد الفساد جريمة يعاقب عليها القانون وله آثار وخيمة على مختلف القطاعات و تلحق بالمجتمع الأذى والدمار و تحدث اختلالا في أجهزة الحكومة فتعوق التنمية وتتناقض مع حقوق الانسان و تزعزع الاستقرار في النسيج الاجتماعي و نظرا لتطور الفساد و الذي أصبح ظاهرة عابرة للحدود و القارات ، ظهرت الحاجة و الضرورة الملحة لوضع نهج شامل للتصدي له، وأصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام السياسيين و الحكومات والقانونيين و المجتمع الدولي لإقرار اليات لمكافحتها.

والفساد بأشكاله وأنواعه المختلفة ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة و النامية و المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء في كل الدول ولهذا عملت الدولة الجزائرية على وضع مؤسسات عديدة قبل التعديل الدستوري لعام 2020 وبعد التعديل الدستوري لعام 2020 ، و بالرجوع للمشرع الجزائري لم يعرف الفساد وإنما سرد مباشرة الأفعال التي يمكن اعتبارها جرائم الفساد، فالمنظمة الشفافية عرفت الفساد الإداري على أنه "سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"، و يعرفه البنك الدولي على أنه "سوء استخدام السلطة أو الوظيفة الحكومية أو المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب خاصة"، أما الفساد المالي فيعرف على أنه "الانحرافات المالية و مخالفة القواعد والاحكام المالية



جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة
كلية الحقوق



تنظيم ملتقى وطني حضوري وعن بعد موسوم بـ :

آليات مكافحة الفساد ومقتضيات الحكم الرشيد قبل وبعد التعديل الدستوري لعام 2020

- الثوابت والمتغيرات -

الدكتورة بن زاغو نزيهة
رئيسة الملتقى الوطني

16 جوان 2025

الهيئة الشرفية

- | | |
|------------------|--|
| أ.د. حياهم عمار | مدير جامعة الجزائر1 |
| أ.د. مدافر فايزة | نائب رئيس الجامعة المكلفة بالدراسات العليا |
| د. قسايسية عيسى | عميد كلية الحقوق |
| أ.د. نساخ فطيمة | رئيسة المجلس العلمي لكلية الحقوق |
| أ.د. خالف عقيلة | رئيسة اللجنة العلمية للقانون العام |
| أ.د. زيدان محمد | نائب العميد المكلف بالدراسات العليا |
| أ.د. عميروش فتحي | نائب عميد كلية الحقوق |

رئيسة اللجنة العلمية
الدكتورة بن زاغو نزيهة

رئيسة الملتقى الوطني
الدكتورة بن زاغو نزيهة

المنسق العام للملتقى
الدكتور بوجمعة محمد

رئيسة اللجنة التنظيمية
الدكتورة علوي سليمة

المشرفة العامة على التظاهرات العلمية بالكلية : مونة ديلمي

كلية الحقوق، جامعة بومرداس
الدكتورة بن زاغو نزيهة
 رئيسة الملتقى الوطني
 كلية الحقوق، جامعة الجزائر
 كلية الحقوق، جامعة الجزائر

أ.د. يونس حفيظة

د. مراح صليحة

د. بوضياف قدور

د. قوق سفيان

د. عزيزي بلال

د. بن صديق زبيدة

د. حدادة فيروز

أ.د. سمري سامية

أ.د. شلغوم رحيمة

د. زقوران سامية

أ.د. بلطرش مياسة

د. دهيمي محمد فيصل

أ.د. أورهومون محمد طاهر

د. بلهادي عيسى

د. مكناش نريمان

د. بوعافية لخضر

د. حويشي يمينة

المحور الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للفساد
 بأنواعه وأسبابه.

المحور الثاني : الإطار النظري والمفاهيمي للحكم الرشيد
 ومرتكزاته.

المحور الثالث : الإصلاحات في المجال المؤسسي
 والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لمحاربة الفساد
 بكل أنواعه وتحقيق الحكم الرشيد.

المحور الرابع : الآثار الناتجة عن تفشي ظاهرة الفساد
 ودور المجتمع المدني والاعلام والمواطن في مكافحة
 الفساد والوقاية منه.

المحور الخامس : مساهمة التحول الرقمي وفعاليته
 وتحدياته في الوقاية من الفساد ومكافحته.

المحور السادس : التحديات والصعوبات التي تواجه
 مؤسسات مكافحة الفساد والحكم الرشيد.

أعضاء اللجنة العلمية

رئيسة اللجنة العلمية : **الدكتورة بن زاغو نزيهة**

د. قسايسية عيسى كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. بن زاغو نزيهة كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

أ.د. قريبيز مراد كلية الحقوق، جامعة الأغواط

أ.د. مدافر فايزة كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. بن معمور سفيان كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو

❖ تبيان الإطار القانوني لمؤسسات مكافحة الفساد
 والتطرق للنصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لهذا
 الموضوع.

❖ تبيان مراحل تطور مؤسسات مكافحة الفساد ومختلف
 الإصلاحات التي عرفتتها الدولة الجزائرية من الاستقلال
 إلى يومنا هذا.

❖ إعطاء فرصة للباحثين والأكاديميين للتبادل ومناقشة
 مختلف الأفكار و المقاربات حول موضوع مكافحة
 الفساد و اقتراح حلول و توصيات من شأنها تعزيز
 الشفافية ومكافحة هذه الظاهرة.

❖ تبيان التقنيات والوسائل المستعملة لرقمنة مؤسسات
 مكافحة الفساد لمواكبة العصر.

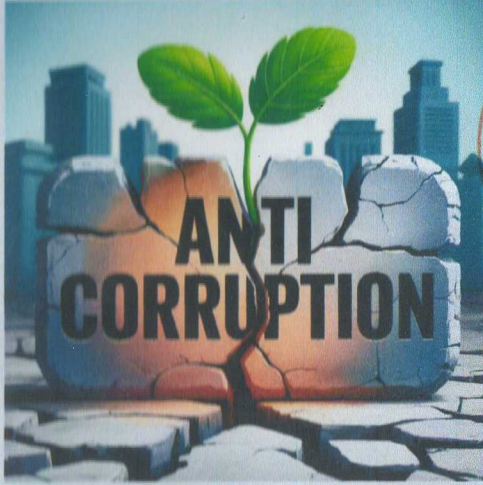
❖ التطرق للتجارب المقارنة في محاربة الفساد وكذلك
 التشريعات المقارنة.

❖ التطرق للتحديات التي تواجه مؤسسات مكافحة
 الفساد.

❖ تحديد مرتكزات تفعيل اليات الحد من الفساد للوصول
 إلى الحكم الرشيد.

❖ ضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية والشاملة
 لمكافحة الفساد وضمان تكريس الحكم الرشيد.

❖ تقييم مدى فعالية الاليات القانونية المستحدثة
 لمكافحة الفساد على مختلف القطاعات والمجالات.



السالف ذكرها، وأن لا يكون موضوع المداخلة قد سبق نشره أو تمت المشاركة به في ندوات علمية أخرى.

❖ تحرر المداخلة باستعمال خط simplified arabic مقياس 14 بالنسبة للمتن، و12 بالنسبة للتهميش، أما المداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط times news roman مقياس 12 و10 بالنسبة للتهميش.

❖ لا يقل عدد الصفحات عن 15 صفحة، ولا يزيد عن 20 صفحة.

❖ تقبل المداخلات الثائية.

❖ تقبل المداخلات باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية.

❖ آخر أجل لإرسال الملخصات : 30 أفريل 2025

❖ آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة مرفقة بالملخص :

20 ماي 2025

❖ تاريخ الرد على المداخلات المقبولة : 23 ماي 2025

❖ تاريخ انعقاد الملتقى الوطني : 16 جوان 2025

❖ عدم احترام الشروط الشكلية للمداخلة وعدم احترام الأجل المحدد لها لا تقبل برمجتها.

ترسل المداخلات عبر البريد الإلكتروني :

n.benzaghou@univ-alger.dz

رقم الهاتف : 0552 893 934

رئيسة اللجنة التنظيمية : **الدكتورة علوي سليمة**

د. بوجمعة محمد كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. جلاخ نسيم كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. بوعلو ط فائزة كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. سعيود زهرة كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. آيت سي معمر إيمان كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. سويسي هديل كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

شروط المشاركة

❖ استمارة المشاركة تتضمن :

- اسم ولقب المتدخل ،
- الرتبة العلمية ،
- المؤسسة المستخدمة ،
- التخصص ،
- رقم الهاتف ،
- البريد الإلكتروني.

الدكتورة بن زاغونزيهة
رئيسة الملتقى الوطني